النهار ٢٦-٠٨-٢٠٢٠

مجلس النقد هو الحلّ

ستيف هانكي

لا يمكننا القول إنّ الأمل قد انقطع في إيجاد حلّ للأزمة التي يمرّ بها لبنان؛ بل على العكس تماماً: إذ تمرّ البلاد بأزمة عملة عصيبة أدخلتها مرحلة تضخّم مفرط (وهي حالة التضخم المفرط الـ٦٢ في التاريخ والأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا). وقد شاركتُ بصفتي مستشاراً للعديد من رؤساء الدول في البلدان التي عانت تضخّماً مفرطاً، وكان لي شرف القضاء عليه في جميع الدول من دون استثناء. وفي الواقع، فقد استطعت القضاء على حالات التضخم المفرط أكثر من أي اقتصادي على قيد الحياة. وقد يتساءل المرء كيف كان في مقدوري فعل ذلك؛ والحقيقة أنني استطعت فعل ذلك من خلال تصميم مجالس النقد وتقديمها لهذه البلدان.

ويُعتبَر مجلس النقد مؤسّسةً نقدية (أو مجموعة قوانين تحكم مصرفاً مركزياً) تصدر عملة محلية قابلة للتحويل بكلّ حرية بسعر صرف ثابت تماماً إلى عملة احتياط أجنبية. وعليه، تختفي القيود على رأس المال (capital control) تماماً بموجب نظام مجلس النقد. وتكون العملة المحلية التي يصدرها مجلس النقد مدعومةً بنسبة مئة في المئة باحتياطيات من عملة الاحتياط الأجنبية، وعليه يمكننا القول إنّ العملة المحلية الصادرة عن مجلس النقد ما هي إلّا نسخة طبق الأصل من عملة احتياط المجلس.

وقد حافظت مجالس النقد على مدى أكثر من ١٧٠ عاماً على سجل نظيف ومثالي في خلق الثقة بعملاتها والحفاظ عليها. أمّا عدد مجالس النقد المُنشَأة حتّى يومنا هذا، فقد بلغ السبعين أو يزيد، ولعلّ أكبرها وأبرزها على الإطلاق حالياً مجلس نقد هونغ كونغ.

وسيكون لبنان مكاناً مثالياً لإنشاء مجلس نقد، إذ سيؤدي مجلس النقد اللبناني فور إنشائه إلى خلق الثقة وتحقيق الاستقرار. وعلى الرغم من أنّ الاستقرار وحده قد لا يكون كلّ شيء، إلّا أنّ كلّ شيء من دون الاستقرار ليس شيئاً.

وهذا ما يعيدني إلى السبب الذي يجعلني لا أعتقد أن وضع لبنان ميؤوس منه. ففي العام ١٩٩٧، كان التضخّم المفرط في بلغاريا أسوأبكثير مما هو عليه اليوم في لبنان؛ وقد كنت وقتها كبير مستشاري الرئيس البلغاري بيتار ستويانوف. وقد أوصيت بإنشاء مجلس نقد وقمتُ بتصميمه من الصفر، ووافقت الحكومة البلغارية عليه واقترحته على صندوق النقد الدولي الذي وافق عليه على الفور. وقد تمّ إنشاء مجلس النقد البلغاري وتنفيذه على أرض الواقع بتاريخ ١ تموز ١٩٩٧. وقد قضى المجلس على التضخم وحقّق استقرار البلاد فور إنشائه. واليوم، يمكنني القول إنّ مجلس النقد البلغاري عمل على النحو الأمثل وحقّق الغرض الذي أُنشِئ من أجله؛ فقد ألزم السلطات الضريبية البلغارية بانضباط قوي واحترام صارم لمحدودية الميزانية. والواقع أنّ نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في بلغاريا اليوم هي من أدنى النسب في أوروبا بأسرها.

لم يفت الأوان بعد لإنقاذ لبنان. وينبغي أن تبدأ إصلاحات لبنان بوقف أزمة الليرة، وهو ما يمكن تحقيقه على النحو الأمثل عبر إنشاء مجلس نقد، إذ لم يفشل أي مجلس نقد على الإطلاق طوال التاريخ، ولو مرة واحدة، في تحقيق الاستقرار الذي لا يمكن حلّ كلّ مشاكل لبنان الأخرى من دونه. ويُعتبَر التسلسل عنصراً بالغ الأهمية في أي أزمة. ففي البداية تأتي الأشياء ذات الأهمية القصوى، بمعنى أنه ينبغي القضاءعلى أزمة الليرة أولاً، وهو ما يضمنه إنشاء مجلس النقد.

وثمة أمر واحد هو ما علينا التركيز عليه: ألا وهو أزمة الليرة وحلّها. ويتمثل الإكسير الكفيل بحل هذه الأزمة في مجلس النقد. ولا يمكن القيام بأي أمر آخر ما لم يتم القضاء على أزمة الليرة وتحقيق الاستقرار بالكامل.

وفي رأيي، ينبغي علينا أن نُغفِل كلّ الأفكار والمشاريع الصغيرة الرامية إلى حلّ الأزمة، فما هي إلا مضيعة للجهد والوقت.

وينبغي على اللبنانيين الشباب دعم حل مجلس النقد. فإذا تم اعتماد حلّ مجلس النقد، يمكن هؤلاء التخطيط لمستقبل مشرق في لبنانٍ تكون ليرته مستقرّة قابلة للتحويل تماماً مثل الدولار الأميركي.

ومع وجود مجلس نقد وليرة لبنانية، تكون نسخة طبق الأصل للدولار الأميركي، سيكون لبنان البلد الوحيد المتمتع بعملة سليمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. والعملة السليمة شرط ضروري لبناء مركز مالي نشط واقتصاد ديناميكي موجّه نحو السوق الحرّة؛ ولعلّ هونغ كونغ خير مثال على ذلك.

أستاذ الاقتصاد في "جونز هوبكنز"، وخبير دولي في مجالس النقد والدولرة.